الأمم المتحدة

A/65/743/Add.7

الجمعية العامة

Distr.: General
20 April 2011
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البندان ١٤٣ و ١٥٥

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

تقرير الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ والميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	٧٠٠ ٩٧٨ ٥٦٠ دولار
نفقات الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	٥٠٠ ٨٠٩ ٥٤١ دولار
الرصيد الحر للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠٠ ١٦٩ ١٩ دولار
اعتمادات الفترة ٢٠١٠/٢٠١١	٠٠٠ ٠٠٠ ٥٢٤ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١[أ]	٣٠٠ ٤٨٥ ٥١٤ دولار
الرصيد الحر المقدّر للفترة ٢٠١٠/٢٠١١[أ]	٧٠٠ ٥١٤ ٩ دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	٤٠٠ ٨٣٦ ٥٤٠ دولار
المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	١٣٠ ٢٢٩ ٥٢٢ دولار

(أ) التقديرات في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ (انظر المرفق الأول).

280411 280411 11-30561 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – تستتبع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرات ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٣ أدناه، خفض الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بمبلغ قدره ٢٧٠ ٦٠٧ ١٨ دولار (انظر A/65/727).

٢ – ويتضمن تقرير اللجنة الاستشارية العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/65/743) آراءها وتوصياتها بشأن عدد من المسائل الشاملة لقطاعات عدة. وتتناول اللجنة في هذا التقرير، الموارد والبنود الأخرى التي تتعلق تحديدا ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٣ – ولقد وضعت اللجنة في اعتبارها لدى النظر في مقترحات الأمين العام فيما يخص البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/727)، توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتصلة بالبعثة وأبدت بشأنها، حيثما كان لذلك محل، تعليقات محددة ترد في الفقرة ٥١ أدناه. وبالإضافة إلى ذلك، يرد في الوثيقة A/65/782، تقرير اللجنة المتعلق بتقرير المجلس عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. **وتكرر اللجنة تأكيد ضرورة التعجيل بتنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات في هذا الصدد.**

٤ – وترد في نهاية هذا التقرير، الوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والتي استعانت بها كمصدر للمعلومات الأساسية لدى النظر في تمويل البعثة.

ثانيا – تقرير الأداء المالي عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

٥ – اعتمدت الجمعية العامة بقرارها ٢٩٦/٦٣ مبلغا إجماليه ٧٠٠ ٩٧٨ ٥٦٠ دولار (صافيه ٩٠٠ ٨٤٨ ٥٤٩ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وكان مجموع النفقات في تلك الفترة بمبلغ إجماليه ٥٠٠ ٨٠٩ ٥٤١ دولار (٨٠٠ ٣١٧ ٥٣٠ دولار). أما الرصيد الحر الذي نتج عن ذلك فقدره ٢٠٠ ١٦٩ ١٩ دولار، وهو يمثل، بالقيم الإجمالية، ٣,٤ في المائة من الاعتمادات. ويرد في الفرع الرابع من تقرير أداء الميزانية عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/620)، تحليل للفروق.

٦ - ويُعزى انخفاض النفقات في المقام الأول إلى ما يلي:

(أ) الوحدات العسكرية (٢٠٠ ٣٢٣ ١٥ دولار): انخفضت الاحتياجات فيما يتعلق بسداد تكاليف القوات والسفر لأغراض التناوب والإعادة إلى الوطن والمعدات المملوكة للوحدات بسبب خفض عدد أفراد الوحدات العسكرية بأسرع مما كان متوقعا في المرحلة الثالثة من تقليص العنصر العسكري التي أنجزت خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى أيار/مايو ٢٠١٠، وإعادة ١٠٠ من أفراد الحرس العسكري بالمحكمة الخاصة لسيراليون إلى الوطن في شباط/فبراير ٢٠١٠. وقد بلغ متوسط قوام الوحدات العسكرية التي تم نشرها فعليا ٢٢٨ ٩ فردا مقابل ٦٣٥ ٩ فردا وهو القوام المدرج في الميزانية (A/65/620، الفقرة ٤٢)؛

(ب) الموظفون الدوليون (٨٠٠ ٩٨٩ ٥ دولار): انخفضت تكاليف الموظفين بسبب ارتفاع معدل الشواغر ليبلغ ١٨,٦ في المائة قياسا بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ١٥ في المائة (المرجع نفسه، الفقرة ٤٨)؛

(ج) الاتصالات (٨٠٠ ١٢١ ٤ دولار): انخفضت الاحتياجات من معدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات بسبب خفض عدد أفراد الوحدات العسكرية بأسرع مما كان متوقعا، ولأن وحدات عدّة لم تكن مكتفية ذاتيا تماما فيما يتعلق بمعدات الاتصال ذات التردد العالي؛ وانخفاض الاحتياجات من الاتصالات التجارية وخدمات الدعم وقطع الغيار (المرجع نفسه، الفقرة ٦٠)؛

(د) الرعاية الطبية (٣٠٠ ٦٦٢ ١ دولار): يُعزى انخفاض النفقات إلى انخفاض الاحتياجات من معدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات في سياق الإسراع بتخفيض العنصر العسكري (المرجع نفسه، الفقرة ٦٢).

٧ - وقابل انخفاض النفقات جزئيا زيادة في الاحتياجات في إطار البنود التالية:

(أ) المرافق والهيكل الأساسي (١٠٠ ٣٩٨ ٣ دولار): ويُعزى ذلك إلى زيادة الاستهلاك الفعلي للوقود عما كان متوقعا وسداد تكاليف التدابير الأمنية في أماكن إقامة المراقبين العسكريين وضباط هيئة الأركان وشرطة الأمم المتحدة وموظفي السجون (A/65/620، الفقرة ٥٤)؛

(ب) النقل البري (١٠٠ ٧٨١ ٢ دولار): ترجع الزيادة إلى ازدياد استهلاك الوقود والزيوت ومواد التشحيم عما كان متوقعا وارتفاع أسعار وحدات مركبات من فئات مختلفة (المرجع نفسه، الفقرة ٥٦)؛

(ج) النقل الجوي (٩٠٠ ٥٢١ ٣ دولار): زادت الاحتياجات نتيجة ارتفاع تكاليف استئجار وتشغيل أسطول طائرات الهيلوكبتر بسبب ارتفاع تكاليف الأسطول وساعات الطيران المضمونة في ضوء العقود الجديدة التي بدأ سريانها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وازدياد الاحتياجات من وقود الطائرات (المرجع نفسه، الفقرة ٥٧).

٨ - أما عن تعليقات اللجنة الاستشارية عما يتضمنه تقرير الأداء عن الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (A/65/620) من معلومات تتعلق بكل وجه من أوجه الإنفاق على حدة، فهي ترد، حيثما كان لها محل، في الفقرات أدناه التي تتناول الميزانية المقترحة للبعثة في الفترة من ١ حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/727).

ثالثا - المركز المالي ومعلومات عن الأداء في الفترة الراهنة

٩ - أُحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن مجموع المبالغ التي قُسّمت على الدول الأعضاء فيما يتعلق بالبعثة منذ إنشائها وصل، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، إلى ٧٠٠ ٤٨٥ ٠٠٢ ٥ دولار. وبلغت قيمة المدفوعات حتى ذلك التاريخ ٠٠٠ ٢٣٣ ٨٨٣ ٤ دولار ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٧٠٠ ٢٥٢ ١١٩ دولار. وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١، كان الرصيد النقدي لدى البعثة بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٩٨ دولار شاملا مبلغا قدره ٠٠٠ ٢٧٥ ٨٢ دولار هو قيمة الاحتياطي التشغيلي الذي يغطي ثلاثة أشهر. ويكفي الرصيد النقدي المتبقي بمبلغ ٠٠٠ ٧٢٥ ١١٥ دولار لدفع القسط المستحق في نيسان/أبريل ٢٠١١ تحت بند السداد للبلدان المساهمة بقوات.

١٠ - وأحيطت اللجنة الاستشارية علما بأنه في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١ كان هناك مبلغ مستحق تحت بند سداد تكاليف القوات تقدّر قيمته بـ ٨٠٠ ٨٤٤ ٩ دولار وأنه في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ كان هناك مبلغ مستحق تحت بند المعدات المملوكة للوحدات تقدر قيمته بـ ٩٠٠ ٠٢١ ٢٣ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، تم، منذ إنشاء البعثة، دفع مبلغ قدره ٨٠٠ ٦٤٣ ٣ دولار لتسوية ١٠٤ مطالبة، ويبلغ عدد المطالبات التي لم يُبت فيها ١٧ مطالبة. **واللجنة تتوقع تسوية تلك المطالبات على وجه الاستعجال.**

١١ - وأُحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن مستوى شغل وظائف البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، كان في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ على النحو التالي:

	الوظائف المأذون بها[أ]	الوظائف المشغولة	معدّل الشغور (بالنسبة المئوية)
المراقبون العسكريون	١٣٣	١٣٧	(٣,٠)
أفراد الوحدات العسكرية	٧ ٩٦٩	٧ ٧٧٥	٢,٤
شرطة الأمم المتحدة	٤٩٨	٤٧٧	٤,٢
وحدات الشرطة المشكلة	٨٤٥	٨٤٦	(٠,١)
الأفراد المقدمون من الحكومات	٣٢	٢٤	٢٥
الوظائف			
الموظفون الدوليون	٥٤١	٤٦٨	١٣,٥
الموظفون الوطنيون	١ ٠٤٠	٩٨١	٥,٧
المساعدة المؤقتة العامة			
الموظفون الدوليون	٢	٢	–
الموظفون الوطنيون	١	١	–
متطوعو الأمم المتحدة	٢٣٧	٢١٧	٨,٤

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

١٢ - وتم تزويد اللجنة الاستشارية بجدول يبين النفقات الجارية والمتوقعة للفترة المشمولة بالتقرير مع إبداء أسباب الفروق (انظر المرفق الأول). وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، بلغت النفقات ٧٠٠ ٩٧٤ ٣٤٣ دولار. ويُقدر أن يبلغ مجموع النفقات في نهاية الفترة المالية الحالية ٣٠٠ ٤٨٥ ٥١٤ دولار مقابل اعتماد قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٢٤ دولار، مما يتخلف عنه رصيد حر يتوقع أن يكون بمبلغ ٧٠٠ ٥١٤ ٩ دولار، أو بنسبة ١,٨ في المائة.

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

ألف - الولاية ونتائجها المقررة

١٣ - أرسى مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣). وكان آخر تمديد لولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وقد أذن به المجلس في قراره ١٩٣٨ (٢٠١٠). ويذكر أن البعثة مكلفة بمساعدة المجلس على تحقيق الهدف العام المتمثل في دفع عملية السلام في ليبريا قدما. وقد نُظمت أُطر الميزنة على أساس النتائج في أربعة عناصر هي، قطاع الأمن، وتوطيد السلام، وسيادة القانون، والدعم (A/65/727، الفقرات ١ إلى ٣).

١٤ - ولقد أذن مجلس الأمن، في الفقرة ٢ من قراره ١٩٣٨ (٢٠١٠) للبعثة بمساعدة الحكومة الليبرية، بناء على طلبها، على تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة لعام ٢٠١١، بتقديم الدعم اللوجيستي، لا سيما من أجل تيسير إمكانية الوصول إلى المناطق النائية، وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية، ودعم المؤسسات والأحزاب السياسية الليبيرية من أجل تهيئة مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية. وفي الفقرة ٤ من ذلك القرار، أيد المجلس كذلك توصية الأمين العام بأن يكون إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية من نقاط المرجعية الأساسية لتخفيض قوام البعثة تدريجيا في المستقبل. أما المعلومات المتعلقة بالأعمال التحضيرية للانتخابات فترد في الفقرات ٤٨ إلى ٥١ من التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2011/72).

١٥ - وطلب أيضا مجلس الأمن، في الفقرة ٥ من قراره ١٩٣٨ (٢٠١٠)، إلى الأمين العام أن يضع بالتنسيق مع حكومة ليبريا خطة انتقالية مشتركة بشأن نقل المسؤولية عن الأمن الداخلي من البعثة إلى السلطات الوطنية المختصة؛ وطلب كذلك في الفقرة ٩ تنقيح النقاط المرجعية الحالية لكي تشمل نقاطا مرجعية تتعلق بالانتقال. وترد في الفقرات ٦٦ إلى ٦٨ من تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس (S/2011/72) معلومات عن التقدم المحرز في وضع خطة العملية الانتقالية أما نقاط المرجعية لنقل مسؤولية البعثة فترد في المرفق الأول من ذلك التقرير. وقد ورد في ذلك المرفق أن هدف الأمم المتحدة الاستراتيجي في ليبريا هو مساعدة الحكومة على توطيد السلام وإقرار حالة أمنية مستقرة مع إنشاء مؤسسات وطنية قادرة على الحفاظ على الأمن والاستقرار بصورة مستقلة عن أي بعثة حفظ سلام.

١٦ - ويتناول الأمين العام بالتفصيل افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة في الفقرات ٨ إلى ٣١ من تقريره عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ (A/65/727). وقد جاء في وثيقة الميزانية، أن الحالة العامة في ليبريا تتسم بالاستقرار وإن كانت هشة وأنه يلزم إحراز تقدم في عدد من المجالات البالغة الأهمية، ومن بينها إقرار سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني والمصالحة الوطنية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من وثيقة الميزانية أنه، بعد تولي الحكومة القادمة مهامها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ستوفد بعثة إلى ليبريا لإجراء تقييم تقني شامل ووضع توصيات لينظر فيها مجلس الأمن تتعلق بمواصلة خفض قوام البعثة وانسحابها، مع مراعاة الظروف الأمنية حينذاك (المرجع نفسه، الفقرة ١٩). **واللجنة الاستشارية تتوقع أن يجري إطلاع الجمعية العامة في الوقت المناسب على الآثار الإدارية والمالية المترتبة على التقييم.**

١٧ - وترد في الفقرتين ٣٢ و ٣٣ من تقرير الأمين العام، معلومات عن تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي. ويفيد الأمين العام بأن التنسيق على الصعيد الإقليمي لا يزال مستمرا في سياق ولاية البعثة، لكفالة اتباع نهج متفق مع نهجي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة الموجودة في تلك المنطقة دون الإقليمية. ويشمل التنسيق عقد اجتماعات لرؤساء بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وعقد اجتماع تنسيقي سنوي لعنصر الدعم في البعثات المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنظيم دوريات عسكرية مشتركة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات المسلحة لحكومتي غينيا وسيراليون على امتداد الحدود.

باء - الاحتياجات من الموارد

١٨ - تبلغ الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ما مجموعه ٤٠٠ ٨٣٦ ٥٤٠ دولار، شاملا مبلغ ٨٠٠ ٤٥٤ ٥٢٨ دولار للإنفاق على البعثة و ٦٠٠ ٣٨١ ١٢ دولار للدعم الانتخابي الذي ستوفره البعثة، ولا يشمل هذا المبلغ التبرعات العينية المدرجة في الميزانية بمبلغ ٨٠٠ ٥٢ دولار. وتمثل الموارد المقترحة بمبلغ ٤٠٠ ٨٣٦ ٥٤٠ دولار لتلبية الاحتياجات عموما زيادة قدرها ٤٠٠ ٨٣٦ ١٦ دولار أو نسبتها ٣,٢ في المائة، بالقيم الإجمالية، قياسا بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٢٤ دولار. وتقدر المساهمات غير المدرجة في الميزانية تحت بند اتفاق مركز القوات بمبلغ ٥٠٠ ٠٧٢ ٣ دولار، شاملا القيمة التقديرية لإيجارات المرافق المقدمة من الحكومة والإعفاء من رسوم وضرائب النقل الجوي والبحري (A/65/727، الفقرة ٩٤).

١٩ - تغطي الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ تكاليف نشر ١٣٣ مراقبا عسكريا و ٨١٩ ٧ من الأفراد العسكريين و ٤٩٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٨٤٥ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و ٣٢ من الأفراد/موظفي السجون المقدمين من الحكومات و ٥١٩ موظفا دوليا و ٠٦٢ ١ موظفا مدنيا و ٣ من وظائف المساعدة المؤقتة العامة و ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة. وتغطي بالإضافة إلى ذلك تكاليف ٢٦ وظيفة مؤقتة (٦ من وظائف المساعدة المؤقتة العامة الدولية و ٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة) تحت بند الدعم الذي ستقدمه البعثة للعملية الانتخابية (انظر A/65/727، الموجز).

٢٠ - وترد الزيادات الرئيسية المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ تحت بند المرافق والهيكل الأساسي (١٠٠ ٣٦٢ ١٥ دولار) والنقل الجوي (٤٠٠ ٥٢٥ ١٢ دولار) والنقل البري (٦٠٠ ٨١٨ ١ دولار)، يقابلها جزئيا انخفاض في إطار البنود المتعلقة بالوحدات العسكرية (٣٠٠ ٧٤٢ ٩ دولار) والموظفين الوطنيين (٨٠٠ ٢٣٢ ٢ دولار) والرعاية الطبية

(٧٠٠ ٨٧٧ ١ دولار) والاتصالات (٢٠٠ ٠٢٠ ١ دولار). ويرد تحليل للفروق في الفرع الثالث من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/65/727).

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١[أ]	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	الفرق
المراقبون العسكريون	١٣٣	١٣٣	-
أفراد الوحدات العسكرية	٧ ٩٦٩	٧ ٨١٩	(١٥٠)[ب]
شرطة الأمم المتحدة	٤٩٨	٤٩٨	-
وحدات الشرطة المشكلة	٨٤٥	٨٤٥	-
الأفراد المقدمون من الحكومات (موظفو السجون)	٣٢	٣٢	-
المجموع	**٩ ٤٧٧**	**٩ ٣٢٧**	**(١٥٠)**

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

(ب) انظر الفقرة ٢٢ من هذا التقرير.

٢١ - تقدر الاعتمادات المقترح رصدها لتغطية الاحتياجات من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بمبلغ ٢٠٠ ٢١٥ ٢٢٩ دولار، بانخفاض قدره ١٠٠ ٦٩٨ ٩ دولار أو نسبته ٤,١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٠/٢٠١١. أما عن معامِلات الشغور المطبقة في حساب التقديرات فتبلغ ٢ في المائة فيما يخص المراقبين العسكريين والوحدات العسكرية و ٥ في المائة فيما يخص شرطة الأمم المتحدة و ٨ في المائة فيما يخص الأفراد المقدمين من الحكومات/موظفي السجون.

٢٢ - ويفيد الأمين العام بأن انخفاض الاحتياجات في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ ينبني أساسا على الخفض المتوقع لقوام أفراد الوحدات العسكرية حيث من المقرر إعادة ١٥٠ من أفراد الحرس العسكري بالمحكمة الخاصة لسيراليون إلى الوطن في الربع الأول من عام ٢٠١١ (A/65/727، الفقرة ١٠٥). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في قرار مجلس الأمن ١٩٧١ (٢٠١١) المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠١١ قرر المجلس أن يوقف الإذن الممنوح بموجب الفقرة ٥ من القرار ١٦٢٦ (٢٠٠٥) وطلب إلى البعثة أن تقوم بحلول ٧ آذار/مارس ٢٠١١ بسحب الأفراد العسكريين الذين يوفرون الأمن للمحكمة الخاصة لسيراليون.

٢٣ - وجاء في تقرير الأداء عن الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ أن الخطة الاستراتيجية الخمسية للشرطة الوطنية في ليبريا تتضمن ١٣٣ مشروعا أدرجت فيها باعتبارها جزءا من إطار رصد المشاريع ونفذ منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٢ مشروعا (A/65/620، الإنجاز المتوقع ١/٣). **وفي هذا الصدد، تشجع اللجنة الاستشارية البعثة على إكمال المشاريع المقررة في غضون الإطار الزمني المتوخى.**

منح الشهادات النهائية لضباط الشرطة الوطنية في ليبريا

٢٤ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأداء عن الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ أن البعثة قدمت الدعم للشرطة الوطنية في ليبريا في مجال التحقق من سلامة سجل المجندين الجدد والمصادقة عليه/إخضاعهم لفحوص دقيقة للتثبت من لياقتهم على أن يجري استعراض منح الشهادات النهائية على مراحل قرب انتهاء الفترة الانتقالية للبعثة (A/65/620، الإنجاز المتوقع ١-٣). وأحيطت اللجنة علما، بناء على استفسار منها، بأن الشرطة الوطنية لليبريا، كمؤسسة، ما زالت تعتمد على الدعم التشغيلي الذي يوفره عنصر الشرطة بالبعثة حيث أن الثغرات الكبيرة الموجودة في هيكلها وبنيتها التحتية، من قبيل الافتقار إلى المرافق وشبكات الاتصالات والنقل والقدرة على دعم الأسطول والقدرة التشغيلية الأساسية، تنال من قدرتها على الوصول بأنشطتها إلى خارج العاصمة. ومع استمرار اتخاذ تدابير لسد تلك الثغرات، لن يمكن تقييم مدى كفاءة ضباط الشرطة الوطنية في ليبريا إلا بعد تنفيذ تدابير الدعم وتتمكن الضباط من أداء مهامهم. ومن ثم يمكن منح الشهادات النهائية قرب انتهاء الفترة الانتقالية للبعثة. **واللجنة تشجع البعثة على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتوفير الدعم اللازم للشرطة الوطنية لليبريا بحيث تختتم عملية بناء القدرات على نحو سليم وفي الوقت المقرر.**

٢ - الأفراد المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	الفرق
الموظفون الدوليون	٥٤١	٥١٩	(٢٢)
الموظفون الوطنيون	١ ٠٤٠	١ ٠٦٢	٢٢
متطوعو الأمم المتحدة	٢٣٧	٢٥٧	٢٠
الوظائف المؤقتة	٣	٩	٦
المجموع	**١ ٨٢١**	**١ ٨٤٧**	**٢٦**

٢٥ - تقدر الاعتمادات اللازمة لتغطية الاحتياجات من الأفراد المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بمبلغ مجموعه ٩٠٠ ١٦٣ ١٢٢ دولار، يشمل ٩٠٠ ٩٠٠ ١٢٠ دولار تحت بند الإنفاق على البعثة و ٠٠٠ ٢٦٣ ١ دولار للدعم الانتخابي الذي ستقدمه البعثة. وتمثل الاحتياجات المقدرة انخفاضا قدره ٧٠٠ ٦٣٢ ١ دولار، أو نسبته ١,٣ في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١١/٢٠١٠. أما معامِلات الشغور المطبقة في حساب التقديرات فتبلغ ١٥ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ١٠ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين و ٧ في المائة بالنسبة لموظفي الخدمة العامة الوطنيين و ٨ في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة.

٢٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأداء عن الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ أن معدلات الشغور في البعثة بالنسبة لجميع فئات الموظفين تحسنت عن العام السابق باستثناء الموظفين المدنيين الدوليين الذين بلغ معدل الشغور الفعلي بينهم ١٨,٦ في المائة مقابل ١٥ في المائة وهو المعدل المدرج في الميزانية. وتلاحظ اللجنة كذلك أنه فيما يتعلق بالفترة الراهنة، انخفض معدل الشغور بالنسبة للموظفين الدوليين إلى ١٣,٥ في المائة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ (انظر الفقرة ١١ من هذا التقرير). **واللجنة تلاحظ التحسن في معدلات الشغور في البعثة وتشجعها على مواصلة جهودها في هذا الصدد.**

٢٧ - أحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن انخفاض الاحتياجات في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ يتصل أساسا بتقلص الاحتياجات إلى الموظفين الدوليين (٢٠٠ ٩٣٠ ٦ دولار) والموظفين الوطنيين (٧٠٠ ٠٧٨ ٢ دولار) نتيجة لوقف دفع بدل مركز العمل الخطر على نطاق البعثة اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا زيادة في الاحتياجات تحت البنود التالية: (أ) التكاليف العامة للموظفين فيما يخص الموظفين الدوليين (٠٠٠ ٧٨٧ ٧ دولار) مما يعزى إلى ارتفاع المعدل الأساسي إلى ٨٩,٤ في المائة مقابل ٧١ في المائة ٢٠١١/٢٠١٠، مع أخذ متوسط نفقات الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ و ٢٠١١/٢٠١٠ في الحسبان بالاقتران مع الاعتماد المرصود تحديدا للاستحقاقات الناشئة عن قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥؛ (ب) المساعدة المؤقتة العامة (٢٠٠ ٦١٦ دولار) المتعلقة بست وظائف دولية لازمة لدعم الانتخابات الوطنية.

توصيات بشأن الوظائف

٢٨ - يرد في المرفق الثاني لهذا التقرير موجز بالتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين. وتتضمن وثيقة الميزانية (A/65/727) وصفا تفصيليا للتغييرات المقترحة في إطار كل عنصر. وكما هو مبين في الجدول أعلاه، يمثل مستوى الملاك الموظيفي المقترح زيادة صافية قدرها ٢٦ وظيفة. **واللجنة**

الاستشارية ليس لديها أي اعتراض على التغييرات المقترحة في الملاك الوظيفي للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ باستثناء ما يرد ذكره في الفقرات ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ أدناه.

٢٩ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ (الجزء جيم) المتعلق بمواءمة شروط خدمة موظفي المنظمات المشاركة في النظام الموحد للأمم المتحدة العاملين في مراكز العمل التي لا يسمح فيها باصطحاب الأسرة، يقترح الأمين العام في مشروع ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ (A/65/727، الفقرة ٢٧) إلغاء ١٠ وظائف (٢ برتبة ف-٣ و ٤ برتبة ف-٢ و ٤ من فئة الخدمة الميدانية) وتحويل ٢٢ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف يشغلها موظفون وطنيون من فئة الخدمات العامة. **وسوف تبدي اللجنة الاستشارية آراءها وتعليقاتها بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ في سياق تقريرها العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/65/743).**

مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة

٣٠ - يقترح الأمين العام إنشاء ١٠ وظائف جديدة (١ برتبة ف-٥ و ٥ برتبة ف-٤ و ٤ برتبة ف-٣) في مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة لأداء المهام الوارد بيانها أدناه (A/65/727، الفقرات ٤٦ إلى ٥١).

(أ) مستشار لشؤون إصلاح الشرطة (ف-٥)؛

(ب) مستشار لشؤون الحدود والهجرة (ف-٤)؛

(ج) مدير لبرامج الشرطة (ف-٤)؛

(د) موظف مسؤول عن التدريب على أعمال الشرطة (ف-٤)؛

(هـ) موظف للشؤون المالية والميزانية (ف-٤)؛

(و) مستشار لشؤون الجريمة (ف-٤)؛

(ز) موظف موارد بشرية (ف-٣)؛

(ح) موظف لشؤون الإعلام (ف-٣)؛

(ط) موظف للشؤون اللوجستية (ف-٣)؛

(ي) موظف اتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ف-٣).

ويفيد الأمين العام بأن الهدف من الوظائف الجديدة المقترحة هو تعزيز الدعم الاستشاري المتخصص المقدم للشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنيس في ليبريا عملا بما طلبه مجلس الأمن في الفقرة ٩ من قراره ١٩٣٨ (٢٠١٠). وفي هذا الصدد، تنوه اللجنة الاستشارية إلى أن تدريب الشرطة الوطنية نشاط تباشره البعثة باستمرار منذ إنشاءها.

٣١ - واستفسرت اللجنة الاستشارية عن الدعم المقدم للشرطة الوطنية الليبريا من وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة. وأحيطت اللجنة علما بأن جهات مانحة ثنائية ووكالات عدة تابعة للأمم المتحدة توفر حاليا للشرطة الوطنية في ليبريا الدعم بأشكال شتى في مجال بناء القدرات. وتشمل أنشطتها التدريب الأولي في مجال الطب الشرعي وتنظيم دورات دراسية خاصة للقيادات العليا وتوفير التدريب والمعدات لوحدة دعم الشرطة وتوفير مستشارين كبار لقيادة الشرطة الوطنية. ويدعم البرنامج الإنمائي عملية إنشاء أكاديمية للشرطة الوطنية ومراكز وثكنات للشرطة، وتحديد مقار الشرطة وتوفير المركبات والمعدات لها. وشارك مكتب الأمم المتحدة في مبادرة سواحل غرب أفريقيا، مما شمل إنشاء وحدة معنية بالجريمة عبر الوطنية بالاشتراك مع البعثة. بيد أنه لا يمكن اعتبار الدعم المقدم، حسبما أفاد به الأمين العام، دعما شاملا حيث أن العديد من البرامج التي اقتصرت على مجالات بعينها، كانت ضيقة النطاق نسبيا ومؤقتة ومخصوصة الغرض. **واللجنة الاستشارية إذ تأخذ الأنشطة التدريبية التي اضطلعت بها مختلف الوكالات والجهات المانحة في الاعتبار، ترى أنه ينبغي زيادة تنسيق الأنشطة التدريبية التي تضطلع بها مختلف الوكالات والجهات المانحة وتعزيز التعاون فيما بينها، بحيث يتسنى تلبية احتياجات الشرطة الوطنية لليبريا بشكل أفضل وتوفير التدريب في الوقت نفسه، بأقصى قدر من الفعالية من حيث التكلفة.**

٣٢ - واستفسرت اللجنة الاستشارية أيضا عن إمكانية أن يضطلع بالوظائف الـ ١٠ المقترحة موظفون ينتدبون لها بصفة مؤقتة أو استشاريون. وأحيطت اللجنة علما بأنه يصعب الحصول على الخبرة المتخصصة المطلوبة لهذه الوظائف الـ ١٠ من الموارد الموجودة في البعثات أو في المقر، لأن نطاق العمل يمتد بما يتجاوز الفترة الزمنية العادية المسموح بها لوظيفة مؤقتة. وأحيطت اللجنة علما أيضا بأنه يتعذر في المعتاد إسناد أنشطة تنمية القدرات تلك التي تتطلب التعاون الفعال والوثيق مع الشرطة الوطنية الليبرية إلى الخبراء الاستشاريين، ذلك أنهم يعتبرون عموما شركاء خارجيين وهو ما يصعّب عليهم اكتساب المستوى اللازم من القبول والثقة.

٣٣ - وإذ تقر اللجنة الاستشارية بالدور الهام الذي تضطلع به البعثة في بناء قدرة الشرطة الوطنية الليبرية، فإنها تلاحظ أن الوظائف الـ ١٠ الجديدة تقترح في مرحلة تقليص قوام البعثة بعد سنوات من توفير التدريب والدعم للشرطة الوطنية منذ إنشائها. وعلاوة على ذلك، فإن

اللجنة ترى أن ٤ من الوظائف المتوخاة، وهي وظائف لموظف لشؤون المالية والميزانية، وموظف موارد بشرية، وموظف لشؤون الإعلام، وموظف لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات، ليست وظائف خاصة بالشرطة، ولكنها تحتاج إلى خبرة ذات طبيعة أعم. وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أن مكتب مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا يضم حاليا ١٠ وظائف (١ مد-٢، و ١ مد-١، و ١ ف-٥، و ٤ ف-٤، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢ من فئة الخدمات العامة الوطنية) (المرجع نفسه، الفقرة ٤٩)، وأن القدرات المقترحة للبعثة من الموظفين للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ تشمل ٤٧ وظيفة في قسم الشؤون المالية، و ٦١ وظيفة في قسم إدارة الموارد البشرية، و ٦٤ وظيفة في مكتب الاتصالات والإعلام، و ١٣٨ وظيفة في قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (انظر A/65/727، المرفق الثاني).

٣٤ - **وإذ تأخذ اللجنة الاستشارية العوامل المذكورة في الفقرات من ٣٠ إلى ٣٣ أعلاه في الاعتبار، فإنها ترى أنه ينبغي للبعثة أن تكثف جهودها لاستيعاب تلك المهام التي لا تختص بالشرطة تحديدا من القدرات المتاحة داخل البعثة. وترى اللجنة أيضا أنه ينبغي للبعثة أن تتبع نهجا أكثر استباقية وتواصل السعي إلى الحصول على الخبرة اللازمة من البلدان المساهمة بقوات الشرطة. ومن ثم توصي اللجنة بتخفيض الوظائف الـ ١٠ التي اقترح الأمين العام إنشاءها بمقدار ٤ وظائف (٢ برتبة ف-٤، و ٢ برتبة ف-٣)؛ وتوصي بالموافقة على ٦ وظائف (١ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٢ ف-٣) لمكتب مفوض شرطة البعثة.**

وحدة المساعدة الانتخابية

٣٥ - يقترح الأمين العام إنشاء وحدة للمساعدة الانتخابية تتألف مما مجموعه ٢٦ وظيفة جديدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، تضم ٦ وظائف دولية و ٢٠ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة على النحو التالي (A/65/727، الفقرات ٦٤ إلى ٦٦):

(أ) مستشار قانوني أقدم (ف-٥) يتولى الإشراف على الوحدة ويركز على الإطار القانوني الانتخابي وبخاصة الشكاوى، ويعزز القدرة الاستشارية القانونية للبرنامج الإنمائي في ما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية إلى لجنة الانتخابات الوطنية؛

(ب) رئيس عمليات (ف-٤) يقوم بالتنسيق بين متطوعي الأمم المتحدة البالغ عددهم ٢٠ متطوعا في المقاطعات، ويكون جهة الاتصال للتنسيق مع فريق البرنامج الإنمائي المعني بالانتخابات وجهة اتصال بالبعثة في ما يتعلق بالمسائل الانتخابية؛

(ج) موظف علاقات خارجية/اتصال بالمراقبين (ف-٣) يساعد في التنسيق مع فريق البرنامج الإنمائي المعني بالانتخابات ويقوم بكتابة تقارير تجمع استنادا إلى المعلومات التي يقدمها متطوعو الأمم المتحدة في المواقع الميدانية؛

(د) موظفو تنسيق إقليمي (٣ ف-٣) يعملون في ثلاثة مكاتب إقليمية ويكونون مسؤولين عن تحديد وتنسيق موارد البعثة في ما يتعلق بدعم الانتخابات؛

(هـ) أخصائيون انتخابيون (٢٠ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة) يُنشرون في ١٩ موقعا في جميع أنحاء البلد، ويقوم متطوع واحد منهم بتقديم المساعدة في ما يتعلق بأنشطة الإعلام والتوعية في العاصمة.

٣٦ - وفي ما يتعلق بالوظيفة المقترحة لمستشار قانوني أقدم، تلاحظ اللجنة الاستشارية من وثيقة الميزانية أن البرنامج الإنمائي سيكون الكيان الأساسي التابع للأمم المتحدة الذي يقدم المساعدة التشغيلية والتقنية إلى لجنة الانتخابات الوطنية والسلطات الوطنية الأخرى المسؤولة عن الإعداد للانتخابات وإجرائها. وتلاحظ اللجنة أيضا أن البرنامج الإنمائي مسؤول عن بناء قدرات المؤسسات الانتخابية في ليبريا في الأجل الطويل. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن قسم الشؤون القانونية بالبعثة يتألف من ٤ وظائف (١ برتبة ف-٥، و ١ برتبة ف-٤، و ١ برتبة ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية). **وبمراعاة الدور القيادي للبرنامج الإنمائي في مجال تقديم المساعدة الانتخابية للحكومة والدور الذي تؤديه البعثة في مجال تقديم الدعم اللوجستي، وكذلك القدرة القانونية القائمة داخل البعثة، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على وظيفة مستشار قانوني أقدم من الرتبة ف-٥.**

٣٧ - وفي ما يتعلق بالوظيفة المقترحة من الرتبة ف-٣ لموظف علاقات خارجية/اتصال بالمراقبين، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن ملاك وظائف مكتب الاتصالات والإعلام في البعثة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ يتألف من ٦٤ وظيفة (١ برتبة مد-١، و ١ برتبة ف-٥، و ٢ برتبة ف-٤، و ٨ برتبة ف-٣، و ١ برتبة ف-٢، و ٥ من فئة الخدمة الميدانية، و ٣ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين، و ٣٦ من فئة الموظفين الوطنيين، و ٧ من متطوعي الأمم المتحدة) (انظر A/65/727، المرفق الثاني). **وترى اللجنة الاستشارية أن موظف العلاقات الخارجية/الاتصال بالمراقبين يمكن أن يوفر من القدرات الحالية للبعثة، و توصي بالتالي بعدم الموافقة على الوظيفة المقترحة من الرتبة ف-٣ لموظف علاقات خارجية/اتصال بالمراقبين.**

٣٨ - **وفي ما يتعلق بالوظائف الـ ٢٤ الأخرى التي اقترح الأمين العام إنشاءها من أجل وحدة المساعدة الانتخابية للفترة ٢٠١١/٢٠١٢، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظائف رئيس العمليات (ف-٤) وموظفي التنسيق الإقليمي (٣ ف-٣) والأخصائيين الانتخابيين (٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة).**

٣ - التكاليف التشغيلية

المبالغ المخصصة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١	الاحتياجات المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	الفرق
١٠٠ ٢٩٠ ١٦١ دولار	٣٠٠ ٤٥٧ ١٨٩	٢٠٠ ١٦٧ ٢٨

٣٩ - تقدر الاحتياجات التشغيلية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بمبلغ مجموعه ٣٠٠ ٤٥٧ ١٨٩ دولار، تشمل ٧٠٠ ٣٣٨ ١٧٨ دولار للإنفاق على البعثة و ٦٠٠ ١١٨ ١١ دولار للدعم الانتخابي. ويمثل مجموع التقديرات زيادة قدرها ٢٠٠ ١٦٧ ٢٨ دولار، أو نسبتها ١٧,٥ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

٤٠ - وتعزى الزيادة في الاعتمادات اللازمة لتغطية التكاليف التشغيلية أساسا إلى ازدياد الاحتياجات في المجالات التالية:

(أ) المرافق والهياكل الأساسية (١٠٠ ٣٦٢ ١٥ دولار): يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق في برنامج البعثة لاستبدال المعدات والمرافق التي تجاوزت مدة صلاحيتها وأصبحت عتيقة، بما في ذلك المرافق الجاهزة اللازمة لتوفير أماكن الإقامة القياسية للأفراد العسكريين في المعسكرات، والمولدات الكهربائية وقطع الغيار، ومعدات تنقية المياه ومكيفات الهواء؛ وزيادة الاحتياجات تحت بند خدمات الصيانة في ما يتعلق بخزانات التحليل ومصائد الشحوم وإصلاح الآبار وتطهيرها وتجديدها وصيانتها؛ وخدمات البناء، بما في ذلك بناء ١٠ أفران لحرق التربة الملوثة في سبعة مواقع وفقا للسياسة البيئية للمنظمة؛ وتكلفة إعادة تأهيل مطار سبريغز باين بسبب الزيادة المتوقعة في عدد رحلات الطيران خلال الانتخابات؛

(ب) النقل الجوي (٤٠٠ ٥٢٥ ١٢ دولار): يعزى الفرق أساسا إلى الزيادة في تكلفة استئجار وتشغيل أسطول البعثة من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة بسبب الزيادة في التكاليف المضمونة للأسطول الجوي المستندة إلى إبرام عقود جديدة تسري اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وارتفاع تكلفة ترتيبات طلب التوريد في ما يتعلق بطائرات

الهليكوبتر العسكرية، مقرونة بزيادة قدرها ١٧,٢ في المائة في سعر وقود الطائرات، بالإضافة إلى ساعات الطيران الإضافية اللازمة للدعم الانتخابي،

(ج) النقل البري (٦٠٠ ٨١٨ ١ دولار): يعزى الفرق أساسا إلى الزيادة في سعر وحدة وقود الديزل من ٠,٥٧١٩ دولار لكل لتر في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٠,٦٧٨٥ دولار في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، والاحتياجات الإضافية من الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة لتغطية الزيادة في النقل لأغراض الدعم الانتخابي.

٤١ - ويقابل الزيادة في الاحتياجات جزئيا انخفاض الاحتياجات تحت البنود التالية:

(أ) الرعاية الطبية (٧٠٠ ٨٧٧ ١ دولار): انخفضت احتياجات مستشفيات المستويين الثاني والثالث من معدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات نتيجة لتقليص قوام البعثة،

(ب) الاتصالات (٢٠٠ ٠٢٠ ١ دولار): يعزى الانخفاض إلى عدم استخدام مرافق الترددات العالية والاتصالات الهاتفية والاتصالات التجارية تحت بند معدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات، وذلك نتيجة لاستخدام وسيلة أكثر فعالية من حيث التكلفة لتلبية الطلب المتزايد على خدمات الإنترنت، وهي الاستعانة بأحد مزودي خدمات الإنترنت المحليين بدلا من استخدام وصلة ساتلية إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا. ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا بزيادة الاحتياجات لاقتناء معدات اتصالات لاستبدال المعدات العتيقة، بالإضافة إلى الاحتياجات المتصلة بالانتخابات، مثل الهواتف الساتلية وأجهزة استقبال النظام العالمي لتحديد المواقع.

٤٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من وثيقة الميزانية أن لجنة الانتخابات الوطنية ستحتاج على الأرجح إلى الدعم لنقل المواد الانتخابية من مونروفيا إلى المقاطعات الـ ٩ وإلى المناطق النائية الـ ٣٧ التي لا يمكن الوصول إليها برا، وكذلك لاستعادة هذه المواد. وتتوقع البعثة أن يكون هناك زيادة عامة لا تقل عن ١٠ في المائة في الاحتياجات إلى النقل الجوي والبري خلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ويتوقع أن تبلغ هذه الزيادة ذروتها بنسبة قدرها ٢٠ في المائة خلال أشهر آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (A/65/727، الفقرة ١٦). **واللجنة الاستشارية لا تعترض على الاعتمادات المقترح رصدها بمبلغ ٦٠٠ ١١٨ ١١ دولار لتغطية الاحتياجات من الدعم الانتخابي في إطار التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١١/٢٠١٢، إلا أنها تعرب في الوقت نفسه عن أملها في أن تستخدم هذه الموارد بطريقة حصيفة.**

٤٣ - وفي ما يتعلق بالتكاليف التشغيلية المقترحة في إطار الإنفاق على البعثة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، ترى اللجنة الاستشارية أن الموارد المطلوبة ينبغي أن تعكس احتياجات البعثة خلال مرحلة تقليص قوامها. ولذلك فإن اللجنة توصي بتخفيض نسبته ١٠ في المائة، أو قدره ٨٧٠ ٨٣٣ ١٧ دولارا في التكاليف التشغيلية المقترحة للإنفاق على البعثة بمبلغ قدره ٧٠٠ ٣٣٨ ١٧٨ دولار لا يشمل الاعتمادات المقترح رصدها بمبلغ ٦٠٠ ١١٨ ١١ دولار لتغطية الاحتياجات من الدعم الانتخابي في إطار التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ (انظر أيضا الفقرات ٤٢ أعلاه و ٤٥ و ٤٧ أدناه).

برنامج استبدال الأصول

٤٤ - يُشار في الفقرة ١١٣ من وثيقة الميزانية إلى أن العامل الرئيسي الذي يساهم في زيادة الاحتياجات في بند المرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ هو برنامج البعثة لاستبدال المعدات والمرافق التي تجاوزت مدة صلاحيتها (انظر أيضا الفقرة ٤٠ (أ) أعلاه). وقد زودت اللجنة الاستشارية أيضا بمعلومات أكثر تفصيلا في ما يتعلق بالمشتريات المقررة التي تشمل، في جملة أمور:

(أ) المرافق الجاهزة (٤٠٠ ١١٦ ١١ دولار، بزيادة قدرها ٨٣,٤ في المائة)؛

(ب) المولدات الكهربائية (٦٠٠ ٨٩١ ١ دولار، بزيادة قدرها ٣٣,١ في المائة)؛

(ج) معدات أماكن الإقامة/مكيفات الهواء (٣٠٠ ٥٩٨ ١ دولار، بزيادة قدرها ١ ٠٠٨ في المائة)؛

(د) قطع الغيار واللوازم (١٠٠ ٢٧٦ ٢ دولار، بزيادة قدرها ٢٩,٢ في المائة)؛

(هـ) خدمات البناء (٠٠٠ ٢٣٧ ٢ دولار، بزيادة قدرها ٦٢٠,٩ في المائة).

٤٥ - وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن تراعى تماما في برنامج استبدال الأصول الخاص بالبعثة احتياجات الاستبدال أثناء مرحلة تقليص قوام البعثة.

النقل الجوي

٤٦ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن زيادة قدرها ٥٠٠ ٥٥٣ ٩ دولار تقترح تحت بند استئجار وتشغيل أسطول البعثة من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ (انظر أيضا الفقرة ٤٠ (ب) أعلاه)، وقد طلبت اللجنة مزيدا من التوضيح، بما في ذلك تدابير التخفيف الممكنة. وأُبلغت اللجنة بأن عملية اقتناء الطائرات التجارية ذات الأجنحة الدوارة تمتثل النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة بدقة في ما يتعلق بعملية طرح

المناقصات. وتبقى تكاليف ساعة الطيران للفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ دون تغيير عن الفترة السابقة عموما. أما في ما يتعلق بالطائرات الهليكوبتر العسكرية من طرازي Mi-24 و Mi-8MT من التي يقدمها أحد البلدان المساهمة بقوات بموجب ترتيب طلبات التوريد، فقد ارتفع السعر إلى ٣٥٠ ٣ دولارا لكل ساعة طيران في شباط/فبراير ٢٠١٠ من السعر الأولي البالغ ٦٥٠ ١ دولار في شباط/فبراير ٢٠٠٤ بالنسبة للطراز الأول، وانخفض من ٤٠٠ ٢ إلى ٣٥٠ ٢ دولار، بالنسبة للطراز الثاني.

٤٧ - وقد أبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن البعثة كانت تستعرض باستمرار مفهوم العمليات واحتياجات القوات بالتنسيق مع المقر. ونتيجة لذلك، خفضت البعثة أسطولها من طائرات الهليكوبتر من طراز Mi-24 من ٦ إلى ٣ طائرات بحلول شباط/فبراير ٢٠١٠. غير أن اللجنة أبلغت بأنه نظرا للقدرة الخاصة لطائرات الهليكوبتر الهجومية من طراز Mi-24، فإن الاستعاضة عنها بنوع آخر من الطائرات في البعثة يتطلب تحسنا في الحالة الأمنية في البلد. أما في ما يتعلق باستخدام النوعين العسكري والمدني من طائرات الهليكوبتر من طراز Mi-8MT، فإن البعثة كانت تطبق بالفعل تدابير ترمي إلى تحقيق الكفاءة في التكاليف كلما كان ذلك ممكنا، وذلك تماشيا مع القواعد والأنظمة التي تتبعها الجهات المشغلة والسياسة التي تنتهجها إدارة الدعم الميداني. **وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تواصل البعثة تنفيذ تدابير فعالة من حيث في ما يتعلق بالأنشطة التشغيلية.**

مكتب التنسيق الإقليمي لسلامة الطيران

٤٨ - يشير الأمين العام إلى أن بعثات غرب أفريقيا تقوم بإنشاء مكتب تنسيق إقليمي لسلامة الطيران، يديره في البداية ضباط سلامة الطيران الحاليين في البعثة اعتبارا من الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ (A/65/727، الفقرة ٣٣). وعند الاستفسار، أحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن المكتب الإقليمي قد أنشئ في نيسان/أبريل ٢٠١٠ استنادا إلى التوجيه الذي وقعه مدير شعبة الدعم اللوجستي التابعة لإدارة الدعم الميداني. ويتمثل الغرض من هذا التوجيه في إنشاء أنشطة رقابة فعالة في مجال سلامة الطيران والإبقاء عليها بهدف تخفيض مستوى الخطر وتعزيز الوعي بالسلامة والممارسات المأمونة في كل بعثة من البعثات الأربع في المنطقة، وهي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ويذكر أن رئيس المكتب الإقليمي مسؤول امام جهتين، فهو من الناحية الإدارية مسؤول أمام مدير دعم البعثات ومن الناحية التشغيلية مسؤول أمام مدير شعبة الدعم اللوجستي التابعة لإدارة الدعم الميداني.

مسائل أخرى

التنسيق مع الفريق القطري وتكامل منظومة الأمم المتحدة

٤٩ - ترد المعلومات المتعلقة بالشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة في تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/65/727، الفقرتان ٣٤ و ٣٥)، وفي تقريره المرحلي المقدم إلى مجلس الأمن (S/2011/72، الفقرتان ٥٢ و ٥٣). وفي هذا الصدد، أُحيطت اللجنة الاستشارية علما، وبناء على استفسار منها، بهياكل وآليات التنسيق القائمة في البلد وهي كما يلي:

(أ) فريق التخطيط الاستراتيجي، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٧، وهو المنتدى الرئيسي لمناقشة المسائل الرئيسية الاستراتيجية والمتعلقة بالسياستين الداخلية والخارجية، فضلا عن توفير الإشراف والإدارة لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وهو برئاسة الممثل الخاص للأمين العام، ويتألف من ممثلي الفريق القطري للأمم المتحدة؛

(ب) فريق الأمم المتحدة القطري ويتألف من ١٦ وكالة وصندوقا وبرنامجا، بالإضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويشكل الاجتماع الذي يعقده الفريق القطري كل أسبوعين منتدى للنقاش واتخاذ القرارات بشأن المسائل الإدارية، وهو برئاسة المنسق المقيم ونائب الممثل الخاص للأمين العام للإنعاش وشؤون الحكم؛

(ج) فريق البرمجة المشترك بين الوكالات، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٧ كهيئة استشارية للفريق القطري بشأن القضايا البرنامجية، وهو يركز على تنسيق الأنشطة على المستوى التشغيلي؛

(د) اللجنة التوجيهية المشتركة الثلاثية التي أنشئت بعد أن أعلنت الأمم المتحدة في ليبريا عن بدء تطبيق مبادرة ''توحيد الأداء'' في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بناء على طلب الحكومة، وهي تقدم التوجيهات لتنفيذ هذه المبادرة. وتتألف اللجنة من ممثلين عن الحكومة والأمم المتحدة والشركاء في التنمية (انظر أيضا S/2011/72، الفقرة ٥٢). ويشير الأمين العام إلى أن نهج ''توحيد الأداء'' سيوفر إطارا استراتيجيا وتشغيليا لزيادة الأثر الجماعي والشفافية في أنشطة الأمم المتحدة مع تعزيز ملكية الحكومة (A/65/727، الفقرتان ٣٤ و ٣٥).

٥٠ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الهدف الرئيسي من مبادرة ''توحيد الأداء'' هو معالجة الأولويات الوطنية بطريقة أكثر تماسكا وفعالية وشمولا، وذلك بهدف تعزيز الأثر الكلي لمنظومة الأمم المتحدة. وتلاحظ اللجنة أن الجمعية العامة شجعت الأمين العام على المضي قدما في إجراء التقييم المستقل للدروس المستفادة من تجربة البلدان التي تنفذ

مبادرة ''الأداء الموحد'' على سبيل التجريب، بالصيغة التي تغطي جميع جوانب هذه المبادرة، وتطلعت إلى تلقي النتائج في الدورة السادسة والستين للجمعية (A/RES/64/289، الفقرة ٢١). وتلاحظ اللجنة أيضا أن الأمين العام قد عين، وفقا لهذا القرار، وبعد التشاور مع الدول الأعضاء، ٩ خبراء أعضاءً في الفريق الإداري للتقييم لإجراء تقييم مستقل للدروس المستفادة من تجربة البلدان التي تنفذ مبادرة ''الأداء الموحد'' على سبيل التجريب (A/65/737، الفقرة ١). **وبالنظر إلى أن ليبريا هي البلد الأول الذي توجد فيه عملية لحفظ السلام تنفذ مبادرة "توحيد الأداء"، فإن اللجنة الاستشارية ترى أنه ينبغي تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب بشأن آثار تنفيذ هذه المبادرة على البعثة.**

متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٥١ - يرد موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في (الفرع الخامس، جيم) من وثيقة الميزانية (الصفحات من ١٠٢ إلى ١١٣). واستفسرت اللجنة الاستشارية أيضا عن ردود البعثة على توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره (A/65/5 (المجلد الثاني)، الفصل الثاني). وفي ما يتعلق بالتعويضات المقطوعة، لاحظ المجلس أن المستخدم النهائي في البعثة هو المسؤول عن إخطار قسم المشتريات بأي تأخير في استلام البضائع والإبلاغ عن المطالبات بتعويض مقطوع. وبالتالي، كان هناك ١٠ حالات لم تطالب فيها البعثة بتعويضات مقطوعة قيمتها ٢٩ ٩٥٩ دولارا (المرجع نفسه، الفقرة ١٩٦). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة نقحت الآلية التي تستخدمها في تتبع عمليات التسليم المتأخرة، حيث يتولى الآن معقب في قسم المشتريات بتتبعها على أساس يومي. وقد وضع القسم أيضا إجراءات تشغيل موحدة بشأن تطبيق التعويضات المقطوعة في ما يتعلق بعمليات التسليم المتأخرة للبضائع والخدمات.

خامسا - خاتمة

٥٢ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/65/620). **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد الرصيد الحر البالغ ٢٠٠ ١٦٩ ١٩ دولار، وكذلك الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ٤٠٠ ٦٠٦ ١٣ دولار لحساب الدول الأعضاء.**

٥٣ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٢ في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/65/727). **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تخصص الجمعية العامة مبلغا قدره ٢٣٠ ٠٧٣ ٥١٠ دولارا للإنفاق على البعثة لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٢، ومبلغا قدره ٩٠٠ ١٥٥ ١٢ دولار للدعم الانتخابي، إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.**

الوثائق

- تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/620)
- ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/727)
- التقرير المرحلي الثاني والعشرون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2011/72)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/5 (المجلد الثاني)، الفصل الثاني)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/65/743)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقرير الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/660/Add.9)
- قرارا الجمعية العامة ٢٩٦/٦٣ و ٢٨٠/٦٤ بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا
- قرارات مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣) و ١٦٢٦ (٢٠٠٥) و ١٩٣٨ (٢٠١٠) و ١٩٧١ (٢٠١١)

المرفق الأول

النفقات الحالية والمتوقعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١			النفقات المتوقعة للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١				
	المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات بما في ذلك النفقات المتوقعة	تقديرات الرصيد الحر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	الفرق كنسبة مئوية	أسباب الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)÷(١)	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة								
المراقبون العسكريون	٦ ٩٩٦,٧	٥ ٥٩٨,٣	١ ٣٩٨,٤	١ ٨٦٨,٧	٧ ٤٦٧,٠	(٤٧٠,٣)	(٦,٧)	يعزى الفرق إلى كون القيمة المتوقّعة لمتوسط معدّل الشواغر، والبالغة ١,٥ في المائة، أقل من المعدّل المدرج في الميزانية والبالغ ٥ في المائة
الوحدات العسكرية	١٨٦ ٢٤١,٦	١٠٧ ٤١١,٨	٧٨ ٨٢٩,٨	٧٥ ٤٨٤,٩	١٨٢ ٨٩٦,٧	٣ ٣٤٤,٩	١,٨	يعزى الفرق إلى انخفاض قوام الوحدات العسكرية نتيجة لإعادة ١٥٠ من أفراد قوة الحراسة العسكرية للمحكمة الخاصة لسيراليون إلى أوطانهم في آذار/مارس ٢٠١١، إلى جانب التأخّر في نشر المعدّات المملوكة للوحدات وإلى تعطّل المعدّات المملوكة للوحدات
شرطة الأمم المتحدة	٢٦ ٢٩٥,٢	١٩ ١٣٩,٤	٧ ١٥٥,٨	٧ ٦٤٤,٤	٢٦ ٧٨٣,٨	(٤٨٨,٦)	(١,٩)	يعزى الفرق إلى كون القيمة المتوقّعة لمتوسط معدّل الشغور، والبالغة ٤ في المائة، أقل من المعدّل المدرج في الميزانية والبالغ ٥ في المائة
وحدات الشرطة المشكلة	١٩ ٣٧٩,٨	١٠ ١٠٢,٥	٩ ٢٧٧,٣	٨ ٦٩٣,٦	١٨ ٧٩٦,١	٥٨٣,٧	٣,٠	يعزى الفرق إلى عدم نشر المعدّات المملوكة للوحدات
المجموع الفرعي	**٢٣٨ ٩١٣,٣**	**١٤٢ ٢٥٢,٠**	**٩٦ ٦٦١,٣**	**٩٣ ٦٩١,٦**	**٢٣٥ ٩٤٣,٦**	**٢ ٩٦٩,٧**	**١,٢**	

	من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١			النفقات المتوقعة للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١				
	المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات بما في ذلك النفقات المتوقعة	تقديرات الرصيد الحر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	الفرق كنسبة مئوية	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)÷(١)	أسباب الفرق
الأفراد المدنيون								
الموظفون الدوليون	٩٢ ٦٧٤,٦	٥٩ ٢٨٢,١	٣٣ ٣٩٢,٥	٢٧ ٥٣٠,٥	٨٦ ٨١٢,٦	٥ ٨٦٢,٠	٦,٣	يعزى الفرق إلى التوقّف عن دفع بدلات مراكز العمل الخطرة على كامل نطاق البعثات اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وإلى ارتفاع القيمة المتوقّعة لمتوسط معدّل الشواغر (١٨,٣ في المائة للأشهر التسعة الأولى من الفترة المالية مقابل معدّل مدرج في الميزانية بقيمة ١٥ في المائة)
الموظفون الوطنيون	١٨ ٣٨١,٥	١٢ ٠٥٩,٤	٦ ٣٢٢,١	٤ ٢٧٧,١	١٦ ٣٣٦,٥	٢ ٠٤٥,٠	١١,١	يعزى الفرق إلى التوقّف عن دفع بدلات مراكز العمل الخطرة على كامل نطاق البعثات اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
متطوعو الأمم المتحدة	١٢ ٢٦٥,٠	٧ ٩٨٢,٣	٤ ٢٨٢,٧	٢ ٨٢٦,٧	١٠ ٨٠٩,٠	١ ٤٥٦,٠	١١,٩	يعزى الفرق إلى التوقّف عن دفع بدل مراكز العمل الخطرة على كامل نطاق البعثات اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وإلى كون القيمة المتوقّعة لمتوسط معدّل الشواغر أعلى من المعدّل المدرج في الميزانية
المساعدة المؤقتة العامة	٤٧٥,٥	٢٩٣,١	١٨٢,٤	١٧٠,٣	٤٦٣,٤	١٢,١	٢,٥	
المجموع الفرعي	**٧٩٦,٦ ١٢٣**	**٧٩ ٦١٦,٩**	**٤٤ ١٧٩,٧**	**٣٤ ٨٠٤,٦**	**١١٤ ٤٢١,٥**	**٩ ٣٧٥,١**	**٧,٦**	

	من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١			النفقات المتوقعة للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١				
	المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات بما في ذلك النفقات المتوقعة	تقديرات الرصيد الحر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	الفرق كنسبة مئوية	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)÷(١)	أسباب الفرق
تكاليف التشغيل								
الأفراد المقدمون من الحكومات	١ ٦٦٣,١	٧٠٥,٤	٩٥٧,٧	٩٠٢,١	١ ٦٠٧,٥	٥٥,٦	٣,٣	يعزى الفرق إلى كون القيمة المتوقّعة لمتوسط معدّل الشواغر، والبالغة ٧ في المائة، أعلى من المعدّل المدرج في الميزانية والبالغ ٥ في المائة، وإلى أن تكاليف السفر جوّا للتمركز/العودة إلى الوطن جاءت أقل ممّا كان متوقعا لأن معظم مسؤولي السجون جاءوا من بلدان مجاورة
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–	–	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون	١ ٢٩٥,٠	٢٧٨,٠	١ ٠١٧,٠	١ ٠١٧,٠	١ ٢٩٥,٠	–	–	
السفر الرسمي	٢ ٧٠٩,٢	١ ٣١٩,٧	١ ٣٨٩,٥	١ ٣٩٤,٩	٢ ٧١٤,٦	(٥,٤)	(٠,٢)	
المرافق والهياكل الأساسية	٤٦ ٣٥٠,٦	٣٠ ٩٢١,٦	١٥ ٤٢٩,٠	١٦ ٧٠٤,٣	٤٧ ٦٢٥,٩	(١ ٢٧٥,٣)	(٢,٨)	يعزى الفرق إلى كون أسعار وقود الديزل أعلى من الأسعار المدرجة في الميزانية (بلغ متوسط السعر الفعلي للّتر ٠,٦٩٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة في النصف الأول من الفترة المالية، مقابل ٠,٥ ٧١٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة وهو السعر المدرج في الميزانية

	من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١			النفقات المتوقعة للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١				
	المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات بما في ذلك النفقات المتوقعة	تقديرات الرصيد الحر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	الفرق كنسبة مئوية	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)÷(١)	أسباب الفرق
النقل البري	١١ ٠٣٧,٥	٦ ٧١٧,٦	٤ ٣١٩,٩	٥ ٢٤٩,٩	١١ ٩٦٧,٥	(٩٣٠,٠)	(٨,٤)	يعزى الفرق إلى كون أسعار وقود الديزل أعلى من الأسعار المدرجة في الميزانية (بلغ متوسط السعر الفعلي للّتر ٠,٦٩٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة في النصف الأول من الفترة المالية، مقابل ٠,٥ ٧١٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو السعر المدرج في الميزانية
النقل الجوي	٦٠ ٢٣٦,٥	٥٨ ٦١١,٠	١ ٦٢٥,٥	٦ ٣٤٩,٦	٦٤ ٩٦٠,٦	(٤ ٧٢٤,١)	(٧,٥٨)	يعزى الفرق إلى كون أسعار وقود الطائرات أعلى من الأسعار المدرجة في الميزانية (بلغ متوسط السعر الفعلي للّتر ٠,٨٣٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة في النصف الأول من الفترة المالية، مقابل ٠,٧٠٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو السعر المدرج في الميزانية
النقل البحري	٣ ٠٧٥,٠	٢ ٩٢٧,٠	١٤٨,٠	١٥٠,٥	٣ ٠٧٧,٥	(٢,٥)	(٠,١)	
الاتصالات	١٣ ٩٥٩,٦	٧ ٧٢٥,٥	٦ ٢٣٤,١	٤ ٢٦٧,٩	١١ ٩٩٣,٤	١ ٩٦٦,٢	١٤,١	يعزى الفرق إلى أن عددا من الوحدات ليس مكتفيا ذاتيا بالكامل
تكنولوجيا المعلومات	٣ ٩٠٠,٧	٣ ٤٣٥,٧	٤٦٥,٠	٦٥٢,٤	٤ ٠٨٨,١	(١٨٧,٤)	(٤,٨)	
الرعاية الطبية	١٠ ٤٥٤,٢	٥ ١٨٥,٠	٥ ٢٦٩,٢	٢ ٤٠٠,١	٧ ٥٨٥,١	٢ ٨٦٩,١	٢٧,٤	يعزى الفرق إلى أن عددا من الوحدات ليس مكتفيا ذاتيا بالكامل
معدات خاصة	٢ ١٨٠,٨	١ ٤٦٠,٠	٧٢٠,٨	٦٣٨,٨	٢ ٠٩٨,٨	٨٢,٠	٣,٨	يعزى الفرق إلى أن عددا من الوحدات ليس مكتفيا ذاتيا بالكامل

	من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١			النفقات المتوقعة للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١				
	المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات بما في ذلك النفقات المتوقعة	تقديرات الرصيد الحر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	الفرق كنسبة مئوية	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)÷(١)	أسباب الفرق
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣ ٤٢٧,٩	٢ ٢٤١,٨	١ ١٨٦,١	١ ٨٦٤,٤	٤ ١٠٦,٢	(٦٧٨,٣)	(١٩,٨)	يعزى الفرق إلى حدوث تغيّرات لم تكن منظورة حيث تمّ استقدام شحنات من المواد الهندسية والمركبات من بعثات أخرى (وبشكل رئيسي من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد)
المشاريع السريعة الأثر	١ ٠٠٠,٠	٥٧٧,٥	٤٢٢,٥	٤٢٢,٥	١ ٠٠٠,٠	–	–	
المجموع الفرعي	**٢٩٠,١ ١٦١ ١٠٥,٨ ١٢٢ ١٨٤,٣ ٣٩**			**٠١٤,٤ ٤٢**	**١٢٠,٢ ١٦٤**	**(٢ ٨٣٠,١)**	**(١,٨)**	
إجمالي الاحتياجات	**٠٠٠,٠ ٩٧٤,٧ ٥٢٤ ٣٤٣ ٠٢٥,٣ ١٨٠**			**٥١٠,٦ ١٧٠**	**٤٨٥,٣ ٥١٤**	**٩ ٥١٤,٧**	**١,٨**	
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٢ ٨٠٥,٢	٨ ٧٦٧,٢	٤ ٠٣٨,٠	٢ ٩٨٤,١	١١ ٧٥١,٣	١ ٠٥٣,٩	٨,٢	
صافي الاحتياجات	**١٩٤,٨ ١١٥ ٢٠٧,٥ ٣٣٥ ٩٨٧,٣ ١٧٥**			**٥٢٦,٥ ١٦٧**	**٧٣٤,٠ ٥٠٢**	**٨ ٤٦٠,٨**	**١,٧**	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	**٥٢,٨**	**٣٩,٦**	**٢٢,٠**	**١٣,٢**	**٥٢,٨**	–	–	
مجموع الاحتياجات	**٠٥٢,٨ ٥٢٤ ٠١٤,٣ ٣٤٤ ٠٤٧,٣ ١٨٠**			**٥٢٣,٨ ١٧٠**	**٥٣٨,١ ٥١٤**	**٩ ٥١٤,٧**	**١,٨**	

المرفق الثاني

موجز التغييرات المقترحة في ملاك موظفي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	البيان
التوجيه التنفيذي والإدارة			
	+١	ف-٥	إعادة ندب وظيفة رئيس مركز العمليات المشتركة من مركز الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج
	+١	ف-٤	إعادة ندب وظيفة نائب رئيس مركز العمليات المشتركة من مركز الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج
	+١	ف-٤	إعادة ندب وظيفة نائب رئيس مركز التحليل المشترك للبعثة من مركز الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج
العنصر ١: قطاع الأمن			
مكتب قائدة القوة			
	-١	أ ع م	إعادة تصنيف وظيفة قائد القوة لتصبح رتبتها مد-٢
	+١	مد-٢	إعادة تصنيف وظيفة نائب قائد القوة، وقد كانت برتبة أمين عام مساعد
	-١	مد-٢	إعادة تصنيف وظيفة نائب قائد القوة لتصبح رتبتها مد-١
	+١	مد-١	إعادة تصنيف وظيفة نائب قائد القوة لتصبح رتبتها مد-١
مكتب مفوّض شرطة الأمم المتحدة			
	+١	ف-٥	إنشاء وظيفة مستشار لشؤون إصلاح الشرطة
	+١	ف-٤	إنشاء وظيفة مستشار لشؤون الحدود والهجرة
	+١	ف-٤	إنشاء وظيفة مدير لبرامج الشرطة
	+١	ف-٤	إنشاء وظيفة مسؤول عن التدريب على أعمال الشرطة
	+١	ف-٤	إنشاء وظيفة موظف لشؤون التمويل والميزانية
	+١	ف-٤	إنشاء وظيفة مستشار لشؤون الجريمة
	+١	ف-٣	إنشاء وظيفة موظف موارد بشرية
	+١	ف-٣	إنشاء وظيفة موظف لشؤون الإعلام
	+١	ف-٣	إنشاء وظيفة لموظف لوجستيات
	+١	ف-٣	إنشاء وظيفة لموظف لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	البيان
العنصر ٢: توطيد السلام			
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الإنعاش وشؤون الحكم) ومنسق الشؤون الإنسانية			
	+١	ف-٤	إعادة ندب وظيفة المستشار الخاص من مكتب مدير دعم البعثة
	+١	ف-٤	إعادة ندب وظيفة مساعد خاص من المركز المشترك للعمليات اللوجستية
	-١	ف-٣	إعادة ندب وظيفة إلى مكتب مدير دعم البعثة
قسم التخطيط السياسي والسياسات			
	-١	خ م	تحويل وظيفة مساعد إداري إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة
	+١	م و	إنشاء وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة بتحويل وظيفة من وظائف الخدمة الميدانية
قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج			
	-١	ف-٥	إعادة ندب وظيفة إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام
	-٢	ف-٤	إعادة ندب وظيفتين إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام
قسم الشؤون المدنية			
	-١	خ م	نقل وظيفة مساعد إداري إلى مكتب الاتصالات والإعلام
وحدة المساعدة الانتخابية			
	+١	ف-٥	إنشاء وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لمستشار قانوني أقدم
	+١	ف-٤	إنشاء وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لكبير موظفي العمليات
	+١	ف-٣	إنشاء وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لموظف علاقات خارجية/موظف اتصال بالمراقبين
	+٣	ف-٣	إنشاء وظائف مساعدة مؤقتة عامة لموظفين معنيين بالتنسيق الإقليمي
	+٢٠	متطوعو الأمم المتحدة	إنشاء وظائف لموظفين متخصّصين في شؤون الانتخابات

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	البيان
العنصر ٣: سيادة القانون			
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (العمليات وسيادة القانون)			
	-١	خ م	تحويل إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة
	+١	م و خ ع	إنشاء وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة بتحويل وظيفة من وظائف الخدمة الميدانية
قسم حقوق الإنسان والحماية			
	+١	م و	إعادة تصنيف وظيفة موظف حقوق الإنسان كانت لموظف وطني من فئة الخدمات العامة
	-١	م و خ ع	إعادة تصنيف وظيفة لتصبح وظيفة لموظف وطني
العنصر ٤: الدعم			
مكتب مدير دعم البعثة			
	-١	ف-٤	إعادة ندب وظيفة إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الإنعاش وشؤون الحكم) ومنسّق الشؤون الإنسانية
	+١	ف-٣	إعادة ندب وظيفة موظف مختصّ بإدارة الأداء من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الإنعاش وشؤون الحكم) ومنسق الشؤون الإنسانية
المكاتب الإقليمية			
	-١	ف-٣	إلغاء وظيفة موظف إداري
	-١	خ م	تحويل وظيفة مساعد إداري إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة
	+١	م و خ ع	إنشاء وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة بتحويل وظيفة من وظائف الخدمة الميدانية
مكتب الاتصالات والإعلام			
	+١	خ م	نقل وظيفة مساعد إداري من قسم الشؤون المدنية
مكتب رئيس الخدمات الإدارية			
	-١	خ م	تحويل وظيفة مساعد إداري إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة
	+١	م و خ ع	إنشاء وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة بتحويل وظيفة من وظائف الخدمة الميدانية
قسم الشؤون المالية			
	-٢	خ م	تحويل وظيفتي مساعد مالي إلى وظيفتين لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	البيان
	+٢	م و خ ع	إنشاء وظيفتين لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة بتحويل وظيفتين من وظائف الخدمة الميدانية
	-١	خ م	إلغاء وظيفة مساعد مالي
قسم الموارد البشرية			
	-١	خ م	إلغاء وظيفة موظف موارد بشرية
قسم إدارة الممتلكات			
	-١	ف-٢	إلغاء وظيفة موظّف معاون لشؤون الاستلام والتفتيش
	-١	خ م	تحويل وظيفة مساعد لشؤون المطالبات إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة
	+١	م و خ ع	إنشاء وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة بتحويل وظيفة من وظائف الخدمة الميدانية
قسم المشتريات			
	-٢	خ م	تحويل وظيفتي مساعد لشؤون المشتريات إلى وظيفتين لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة
	+٢	م و خ ع	إنشاء وظيفتين لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة بتحويل وظيفة من وظائف الخدمة الميدانية
المركز المشترك للعمليات اللوجستية			
	-١	ف-٤	إعادة ندب وظيفة إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الإنعاش وشؤون الحكم) ومنسق الشؤون الإنسانية
قسم مراقبة الحركة			
	-٣	خ م	تحويل وظائف مساعدي مراقبة الحركة إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة
	+٣	م و خ ع	إنشاء وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة بتحويل وظائف خدمة ميدانية
القسم الهندسي			
	-١	ف-٢	إلغاء وظيفة موظف إداري معاون
	-١	خ م	إلغاء وظيفة كهربائي
	-١	خ م	تحويل وظيفة مساعد لشؤون إدارة المرافق إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة
	+١	م و خ ع	إنشاء وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة بتحويل وظيفة من وظائف الخدمة الميدانية
قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات			
	-٢	ف-٢	إلغاء وظيفتي موظف معاون لتكنولوجيا المعلومات

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	البيان
	-٣	خ م	تحويل وظيفتي مساعد لتكنولوجيا المعلومات (٢) ووظيفة فني هاتف (١) إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة
	+٣	م و خ ع	إنشاء وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة بتحويل وظائف خدمة ميدانية
قسم النقل			
	-١	ف-٣	إلغاء وظيفة موظف نقل
	-٣	خ م	تحويل وظيفتي مساعد للنقل (٢) ووظيفة فني للمركبات (١) إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة
	+٣	م و خ ع	إنشاء وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة بتحويل وظائف خدمة ميدانية
قسم الإمدادات			
	-٣	خ م	تحويل وظيفتي مساعد لشؤون المخزون والإمدادات (٢) ووظيفة مساعد لإدارة العقود (١) إلى وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة
	+٣	م و خ ع	إنشاء وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة بتحويل وظائف خدمة ميدانية
قسم الأمن			
	-١	خ م	إلغاء وظيفة عامل لاسلكي

المجموع	
الوظائف الدولية	-٢٢
الوظائف الوطنية	+٢٢
متطوعو الأمم المتحدة	+٢٠
الوظائف المؤقتة	
الوظائف الدولية	+٦

الاختصارات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ م = خدمة ميدانية؛ م و = موظف وطني من فئة الخدمات العامة؛ م أ م = متطوعو الأمم المتحدة؛ م ف و = موظف فني وطني.